The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

دور السلطة التنفيذية في تحقيق التنمية المستدامة

امنه محمد عبد أ.م. د محمد نجم جلاب
جامعة ذي قار – كلية القانون
amna.muhammad24@utq.edu.iq lawp1e212@utq.edu.iq

مستخلص البحث:
تؤدي السلطة التنفيذية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة آليات رئيسية. فمن خلال المنهاج الوزاري، تقوم الحكومة بتضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن برنامج عملها وأولوياتها، ووضع خطط وسياسات تنفيذية محددة لتحقيق تلك الأهداف، وتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ المبادرات والمشاريع التنموية المستدامة، إضافة إلى متابعة وتقييم تنفيذ برامج التنمية المستدامة ورفع التقارير ذات الصلة، أما على مستوى الوزارات الحكومية، فتؤدي هذه الأخيرة دورًا في تعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها في تنفيذ السياسات والبرامج التنموية، اضافة لوضع الخطط والاستراتيجيات القطاعية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، السلطة التنفيذية، المنهاج الوزاري.

المقدمة

أولاً: أهمية البحث

تُعد التنمية المستدامة إحدى أهم التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحالي، حيث تسعى الدول إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة. في هذا السياق، يأتي أهمية دور السلطة التنفيذية بعدها المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، تتمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات واسعة في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية، واقتراح مشروعات القوانين اللازمة لحماية البيئة وترشيد استهلاك الموارد كما أنها تتحمل المسؤولية عن متابعة تنفيذ هذه السياسات والبرامج، وتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية المستدامة إضافة إلى دورها في تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

لذلك، فإن البحث عن دور السلطة التنفيذية في تحقيق التنمية المستدامة يُعد أمرًا ضروريًا لفهم الآليات والتحديات التي تواجهها الحكومات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

ثانيا: اشكالية البحث

تكمن مشكلة البحث في أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب جهودًا متكاملة من كافة السلطات والمؤسسات الحكومية، وفي مقدمتها السلطة التنفيذية باعتبارها ذات دور فعال في هذه العملية ومع ذلك، هناك تحديات عديدة تواجه السلطة التنفيذية في هذا الصدد.

حيث تثار التساؤلات الاتية :

1. هل للسلطة التنفيذية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة وهل ان عمل هذه السلطة له اساس قانوني.
2. ما مدى فاعلية المنهاج الوزاري في تحقيق التنمية المستدامة.
3. هل تقوم الحكومة بتنفيذ المسائل الواردة في المنهاج الوزاري ام انها مجرد وعود.

ثالثا: منهج البحث

اعتمدت دراسة البحث على المنهج المقارن فمن خلاله يمكن المقارنة بين موقف المشرع العراقي وكل من المشرعين المصري والجزائري .

رابعا: هيكلية موضوع البحث

قسم هذا البحث الى مطلبين، اذ درسنا في المطلب الاول دور المنهاج الوزاري في تحقيق التنمية المستدامة بينما ركزنا في المطلب الثاني: الى دور الوزارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

المطلب الاول

دور المنهاج الوزاري في تحقيق التنمية المستدامة

المنهاج الوزاري هو الإطار الرسمي الذي تضعه الحكومة لتوجيه وتنظيم العملية السياسية في البلاد. وله دور محوري في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة وإرساء أسسها في المؤسسات ولغرض بيان دور المنهاج الوزاري في تحقيق التنمية المستدامة سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين يتضمن الفرع الاول المنهاج الوزاري واساسه القانوني اما الفرع الثاني المنهاج الوزاري واثره على التنمية المستدامة.

الفرع الاول

المنهاج الوزاري واساسه القانوني

تسعى الحكومة الى تحقيق اهداف طموحه وان النجاح في تحقيق هذه الاهداف يتطلب ايجاد حلول تشاركيه تضمن اشراك جميع الاطراف وتظافر كل الجهود للخروج من الازمه الشاملة التي يعانيها البلد اذا تعود هذه الأزمة إلى سوء الإدارة وغياب المسؤولية، مما أدى إلى انتشار الفساد وهدر الأموال وفي ظل هذه الجهود، يظل التحدي الأساسي هو تأهيل الأفراد والمؤسسات عن طريق نشر الوعي بأهمية المساءلة والشفافية داخل المؤسسات، وتوفير الموارد اللازمة والدورات التدريبية والتقنيات الحديثة وينبغي تشجيع الابتكار وتحفيز الأفكار الجديدة والمبادرات من الأفراد والمؤسسات. ويفسر المنهاج الوزاري تطلعات المواطنين في الدولة لتعزيز اهداف التنمية وتحسين استدامه الخدمات وجودتها وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف المجالات بالإضافة الى حمايه البيئة واستدامه الموارد الطبيعية ودفع عجله التنمية في جميع القطاعات[1]

في العراق يقوم رئيس الوزراء المكلف بتقديم برنامجه الحكومي على مرحلتين تمثل المرحلة الاولى تقديم برنامج عمل بعنوان المنهاج الوزاري ويمكن تعريف المنهاج الوزاري بانه مجموعه من الوعود السياسية التي يتعهد رئيس الوزراء المكلف في تنفيذها وفق الصلاحيات المخولة له اذا ما تم تمرير وزارته في البرلمان او هو وثيقة سياسيه عامه تعتمدها الحكومة الجديدة كرؤيه لما تريد تحقيقه خلال فتره توليها الحكم و هو المرتكز الذي تؤدي فيه الحكومة دورها وتلتزم بأداء واجباتها وتنفيذ بنود برنامجها يمثل ذلك المعيار اساس في تقييم اداء الحكومة ويلزم رئيس مجلس الوزراء بتقديم منهاجه الوزاري للمجلس وفق المادة 76 رابعا من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والذي جاء فيها ((يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء

اعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب ويعتبر حائزا ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري والأغلبية المطلقة)) وفي الواقع يمثل المنهاج الوزاري رؤيه رئيس مجلس الوزراء المكلف لإدارة الدولة ومؤسساتها في المرحلة المقبلة سواء كانت رؤيته الخاصة ام رؤيته بعد التشاور مع الكتل النيابية والمنهاج الوزاري على وفق المادة 76 من الدستور العراقي يتطلب من رئيس الوزراء المكلف ان يراعي رؤيه الكتل النيابية في المرحلة المقبلة وسياستها ومشروعيتها لاسيما الكتلة الاكبر التي رشحته للمنصب[2].

حيث يتم اعداد المنهاج الوزاري على اساس ما تم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية ولا يوجد نص دستوري او قانوني يتيح المجلس النواب مناقشه المنهاج الوزاري او تعديله فأما الموافقة عليه او عدم الموافقة [3].واذا ما حاز رئيس مجلس الوزراء على ثقه مجلس النواب على الوزراء منفردين وعلى المنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة كما جاء في نص المادة 76 الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 فانه يتعين على رئيس مجلس الوزراء واعضاء حكومته ترجمه المنهاج الوزاري الى ما يعرف بالبرنامج الحكومي وهو خارطة طريق الحكومة والوثيقة الرسمية التي تعبر عن توجهاتها وسياستها ويحدد اولوياتها في ضوء محدداتها السياسية والاقتصادية والمالية[4].

وقد جرت العادة ان يوعز رئيس مجلس الوزراء الى الوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والمحافظات ان تضع الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لتنفيذ محاور المنهاج الوزاري كل بحسب تخصصه ثم تعرض هذه الخطط والبرامج والمشروعات على كل من وزاره التخطيط وزاره المالية للتأكد من انسجامها مع الرؤية الاستراتيجية للدولة وخطط التنمية الخمسية من جهة ولضمان التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذها من جهة ثانيه[5].وتتولى دائرة التنسيق الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء دورا محوريا في تنظيم البرامج والمشروعات التي تقرها الجهات الحكومية ، وتنسيقها ثم تقدمها كوثيقه متكاملة باسم (وثيقه البرنامج الحكومي لمجلس الوزراء) لغرض مناقشتها واعتمادها عن طريق صدور قرار مجلس الوزراء[6].

لذلك فان الفرق بين المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي هو ان المنهاج الوزاري هو وعد دستوري وسياسي يتضمن المبادئ العامة لرؤيه رئيس الحكومة لإدارة الدولة في المرحلة المقبلة، والاساس الدستوري لهذا الوعد هو نص المادة 76 من الدستور العراقي لسنة 2005 بينما البرنامج الحكومي هو الخطط والبرامج والمشروعات التي تضعها الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والمحافظات لترجمه المبادئ العامة في المنهاج الوزاري بحسب توقيتات زمنيه ومؤشرات اداء واضحه والاساس القانوني للبرنامج الحكومي هو صدور قرار عن مجلس الوزراء وفي الحقيقة ليست الغاية كتابه المنهاج الوزاري وتقديمه الى السلطة التشريعية للفوز بثقتها فقط ، انما الغاية الحقيقية من اشتراط ذلك على الحكومة هي ان يكون الشعب والسلطة التشريعية على دراية بخطط الحكومة واهدافها و آلية تنفيذ تلك الخطط على ارض الواقع بمدد زمنية معينه ، ليتسنى لهم مراقبتها ومحاسبتها فيما لو اخلت بما الزمت به نفسها[7].

فاستناد لنص المادة 76 رابعا من الدستور العراقي لسنة 2005 ((يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء اعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب ايضا ويعد حائزا ثقته عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة)) وانطلاقا من المسؤولية الوطنية و التحديات التي تواجه العراق وحرص القوى السياسية الوطنية على تشكيل حكومة خدمات تنهض مسؤوليتها تجاه العراق تشكيل حكومة ائتلافيه وفقا لمبدا الشراكة الوطنية يتم

اعداد المنهاج الوزاري على اساس ما تم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من المنهاج الوزاري[8] . اذا يتبنى المنهاج الوزاري خطه واقعيه قابلة للتنفيذ من قبل الوزارات والهيئات المستقلة ومسؤوليه تضامنيه لهيكل الحكومة بجميع مفاصله تتضمن الخطة اصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية معالجه الفقر والبطالة ومكافحه الفساد الاداري والمالي ووقف الهدر بالمال العام بما يضمن ارسال الحكم الرشيد وتخفيف العبء عن المواطنين ومكافحه التضخم والعمل على استقرار اسعار السلع على المواطنين والعمل على ارساء الامن والاستقرار وانفاذ القانون وتعزيز هيبه الدولة وتلبيه مطالب الشعب بشكل عام والشباب المحتاجين خصوصا وتقدم وثيقه المنهاج الوزاري عرض المحاور الرئيسية التي تشكل الاطار التنفيذي لأداء الحكومة ضمن رؤيه وطنيه تنشد تحقيق الاستدامة في العيش الكريم للعراقيين وان ذلك سيظل رهنا بتماسك مفاصل مؤسسات الدولة كافه لبناء مجتمع قائم على نهج العدالة والانصاف والتقدم لا سيما في تحمل المسؤوليات الوطنية الكبرى[9].

اما في مصر اولت الحكومة المصرية اهميه قصوى لنشر ثقافه التنمية المستدامة والتوسع في دمج ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منظومه تخطيط متكاملة تركز على خمسه محاور رئيسيه وهي اقتصاد قائم على المعرفة والتنمية البشرية واقتصاد قائم على تنميه الموارد الطبيعية اقتصاد قائم على الانتاج واقتصاد يعتمد على الاستثمار ونقل وتوطين التكنولوجيا والاعتماد على الابتكار والتصنيع وتعد استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 هي المظللة التي تندرج في اطارها الخطط وبرامج العمل التنموية تحرص الدولة المصرية على المضي قدوم لتنفيذ هذه الرؤية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقد تمت صياغه مجموعه من مؤشرات قياس الاداء التي تتسم بالموضوعية والقابلة للقياس المرتبطة بمدى زمني محدد يمكن من خلالها تحديد مسؤوليه ووضع اطار مسائله للأطراف المسؤولة عن تحقيقها ، وهوما استلزم تطوير منظومه التخطيط والمتابعة على النحو الذي يسهم في تنفيذ الاستراتيجية ومتابعه تنفيذها وتقييم الاثر المترتب عليها[10].

الفرع الثاني

المنهاج الوزاري واثره على التنمية المستدامة

شكلت المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة والتي هي(الشمولية وعدم التجزئة والقضاء على التخلف) ركائز اساسية في رؤية وتوجه العراق نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة (السبعة عشر) هي ومجموعة من الاهداف وضعتها الأمم المتحدة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع وتم اعتمادها في عام 2015 كجزء من أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك الفقر والجوع والصحة والتعليم والمساواة والبيئة ، و لقد كانت رؤية العراق 2030 هي (انسان مُمَكن في بلد امن ، ومجتمع موحد واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة ينعم بالعدالة والحكم الرشيد حيث تضمنت المناهج الوزارية في العراق النص على تحقيق هذه الاهداف والسعي لإيجاد الحلول المناسبة للعديد من المشكلات التي تعارض تحقيق هذه الاهداف .ومن المناهج الوزارية التي اكدت على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وذلك في 12 ايار مايو 2018 حيث اجريت انتخابات تشريعيه وفي تشرين الاول اكتوبر تشكلت الحكومة الجديدة التي اعلنت عن برنامج طموح صيغ في شكل منهاج وزاري يغطي المدة الدستورية

للحكومة ويتوافق بوضوح مع اهداف التنمية الوطنية والدولية، لا بل نص على ان خارطة الطريق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة هي واحده من منطلقات اعداده وتحديد محاوره وتشخيص اولوياته فضلا عن انه استلهم من الوثائق الوطنية التنموية الأساسية وخاصه خطة التنمية الوطنية 2018 الى 2022 ورؤيه العراق 2030 واستراتيجية التخفيف من الفقر كما ان المنهاج الوزاري قد عد أجنده التنمية المستدامة 2030 من بين الوثائق التي اعتمدها التزاما وطنيا وتضمن المنهاج الوزاري خمسه محاور هي اولا استكمال اسس بناء الدولة الاتحادية الواحدة ونظامها الجمهوري النيابي الديمقراطي وثانيا سياده النظام والقانون وثالثا تعزيز الامن الداخلي والخارجي اما رابعا فهو الاستثمار الامثل للطاقة والموارد المائية وخامسا تقويه الاقتصاد والخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية وان المحاور الخمسة للمنهاج الوزاري تستجيب لركائز التنمية المستدامة الخمسة ولأهدافها الدولية لعام 2030 بما يعزز الالتزام الحكومي مع مسيره خطا التنمية الدولية في مواجهه تحديات التنمية والارتقاء بنسب انجاز اهدافها، ويؤكد المنهاج على المضي قدما في مجالات التخطيط المستقبلية مع مراعاه عدم ترك احد وتعزيز الجهود الرامية الى تمكين المرآه والشباب وتحقيق المساواة وتحسين نظم البيئية ومواجهه التغيرات المناخية[11].اما بالنسبة للمنهاج الوزاري في العراق فقد بين المنهاج انه يهدف الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة حيث يتبنى خطه واقعيه قابله للتنفيذ من قبل الوزارات والهيئات المستقلة، والمسؤولية فيه تضامنيه لهيكل الحكومة بجميع مفاصلها حيث تضمن الخطة اصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية ، ومعالجه الفقر والبطالة، حيث تقدم وثيقه المنهاج الوزاري عرضا مركزاً للمبادئ التي يرتكز عليها ضمن رؤيه وطنيه تنشد تحقيق الاستدامة في العيش الكريم للعراقيين، حيث كان من اولويات هذه الحكومة التي ذكرت في المنهاج الوزاري هي مكافحه الفساد الاداري والمالي، ومعالجه ظاهره البطالة وخلق فرص عمل للشباب ودعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودية الدخل، واصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصه قطاع الزراعة والصناعة، والقطاع المصرفي، وكذلك اهم المبادئ التي يقوم عليها هذا المنهاج انه هو المرتكز الذي تؤدي فيه الحكومة دورها وتلتزم بأداء واجبتها وتنفيذ بنود برنامجها وان مسؤوليه الحكومة مسؤوليه مشتركه تضع جميع ازاء ادوارهم وتعزز روح المناصرة والتكامل، وكذلك يهدف الى تفعيل دور هيئات الاستثمار والنهوض بالصناعة الوطنية ، وخلق فرص عمل مستدام من خلال توسيع دور القطاع الصناعي الخاص، واعطائه الدور الرئيس لقياده هذا النشاط ، واعاده النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار[12]. وقد تبنت الحكومة في منهاجها انها تهدف الى دعم الجهود الوطنية من خلال قيام الوزارات بالعمل على تحقيق تلك الاهداف وفقا للرؤية الوطنية والاولويات التي ترشحها خطه الحكومة حيث يقضي ذلك رسم السياسات الداعمة للوصول الى غايات واهداف التنمية المستدامة عام 2030 مما يضمن تقدماً في مستويات التنمية البشرية بأبعادها الرئيسية في التعليم والصحة والمستوى المعيشي والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتبني المنهجيات الافضل لتحقيق افضل انجاز على مدى السنوات القادمة، ومتابعه التقدم المنجز عن طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 وتقتضي توفير قاعده بيانات سكانيه شامله على مستوى الوحدات الإدارية، وفي هذا المجال تدعم الحكومة استكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ اعداد عام للسكان في غضون السنتين القادمتين، والالتزام باستكمال البيانات الخاصة بقياس الفقر وتحديد خط الفقر ورسم استراتيجية جديده والتخفيف من الفقر في

ضوء مؤشرات حديثه تكون الاساس في تحديد الاولويات الممكنة وانتشار الالتزام بأعداد خطه تنميه وطنيه خمسيه للأعوام من 2023 – 2027 [13].

إن التنمية المستدامة بقدر ما هي قضية تنموية فهي قضية إنسانية وأخلاقية في الوقت ذاته، فلم يعدّ هنالك شخص في العالم يمكنه تجاهل اهمية الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها وأهمية الحفاظ على موارد هذه البيئة وعدّم استنزافها ، فقد اصبحت المشاكل المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة محط اهتمام العالم من شمالهِ إلى جنوبهِ ومن شرقهِ إلى غربهِ لأنهم أدركوا اهمية هذه القضايا ولأن هذه المشاكل بدأت تهدد حاضرهم ومستقبل أجيالهم ، الا أن هذه الرؤية لم تنضج بشكل جيد لدى العقل العراقي سواء لدى صاحب القرار السياسي او حتى لدى المواطن البسيط على الرغم من تداول المصطلح لدى المختصين بشكل متزايد بعد 2003 ، فقد واجه العراق ظروفاً غير طبيعية منذ اكثر من اربعة عقود مضت بسبب الحرب وظروف العقوبات الاقتصادية وحتى تغيير النظام في نيسان2003 ، وما اعقبها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية اسهمت بشكل واضح في تخلف مؤشرات التنمية المستدامة ,من تدهور نوعية وجودة المياه الصالحة للشرب , وهدر الموارد واستنزافها وكذلك زيادة نسبة التصحر ,وانخفاض الانفاق العام على قطاعي الصحة والتعليم[14]. اما بالنسبة للمنهاج الوزاري في مصر أولت الحكومة المصرية في منهاجها اهمية كبيرة للتنمية المستدامة اذا تولي الحكومة المصرية أهمية قصوى لنشر ثقافة التنمية المستدامة والتوسع في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتحرص الدولة المصرية على المضي قدما لتنفيذ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والدينية وتسعى كذلك إلى تبني استراتيجيات تعظم من قدرات وموارد مصر الاقتصادية، وتعزز من صلابة ومرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات حيث سيعمل ذلك على تعزيز دور القطاع الخاص، والتركيز على قطاعات الزراعة، والصناعة، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة كما تعهد الحكومة المصرية أيضاً الى زيادة مساحة الرقعة الزراعية والإنتاجية، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لمصر، وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، لتوفير الملايين من فرص العمل من خلال ترشيد الإنفاق العام، والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام، وتحويل مصر لمركز إقليمي للنقل وتجارة الترانزيت وأشارت الحكومة إلى أنها تنوي في هذا الإطار" تعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس"[15] في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، تتبنى الجزائر مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز هذا المسار اذا أكدت الحكومة الجزائرية على ضرورة التزام المؤسسات بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء ، اذا أن التأخير في الوفاء بالتزامات الدولة يؤثر سلباً على حياة المواطنين وكذلك ضرورة الابتعاد عن الوعود غير الواقعية التي لا تتناسب مع الالتزامات تجاه الشعب وشدد على أهمية دعم الفئات الهشة والمتوسطة من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية وتقديم الأولوية لبرامج الإسكان بمختلف أنواعها، وذلك بهدف الحفاظ على كرامة المواطنين وتحسين ظروف حياتهم الحذر في إدارة المال العام ومنع الهدر في الميزانيات غير المخصصة، مع التركيز على تنفيذ البرامج التي تم الاتفاق عليها بالإضافة إلى تشجيع قيمة العمل والمحافظة على الحرف الصغيرة التي تساهم في خلق الثروة وتوفير فرص العمل لا سيما في مجالات التعليم، واقتصاد المعرفة، ودعم الشركات الناشئة والصغيرة بما يسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة[16].

المطلب الثاني
دور الوزارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة

لغرض بيان دور الوزارات سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين يتضمن الفرع الاول دور وزارة التربية والتعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة اما الفرع الثاني فهو لدور وزارة البيئة في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الاول
وزارتي التربية و التعليم ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة

يعد عنصر التعليم المؤشر الاهم في اي بلد اذا ان ارتفاع مؤشر التنمية البشرية يزيد من مهاره الانسان و قدرته الفكرية، وان من اهم العناصر الرئيسية في تقدم العملية التنموية اقتصاديا واجتماعيا هي الموارد البشرية المدربة والمؤهلة، فنجاح العملية التنموية مرهون بمستوى التقدم والتطور في مؤسسات التعليم، ويعد التطور في برامجها التعليمية هو الاساس في زرع بذره التنمية وثمارها في ان واحد، وهو لا يمكن ان يتحقق الا من خلال النظام التعليمي القائم على اساس رصين في كافه مراحله فضلا عن تطوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات الدولية واحتياجات سوق العمل[17]. إذاً يتجلّى الترابط بين علم التربية والتنمية المستدامة في تصميم أساليب تدريس تعزّز فهم الطلاب لمفاهيم التنمية المستدامة وتشجيعهم على تطبيقها في حياتهم، مع التركيز على تطوير مهارات التفكير النقدي والحلول المستدامة، وذلك بالاستفادة من نظريات علم النفس التربوي من خلال هذا التفاعل، يتسنى للمجتمع التربوي تحقيق أهداف التعليم بشكل مستدام، حيث يتمّ تحضير الطلاب ليكونوا قادة مستدامين ومفكرين ناضجين، قادرين على فهم التحدّيات العالمية والمساهمة في بناء مستقبل مستدام ومزدهر، ويشدّد التعليم من أجل التنمية المستدامة على أهمية تمكين المتعلمين من اتّخاذ قرارات مستدامة وتبنّي إجراءات مسؤولة تجاه السلامة البيئية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، بما يضمن الحياة في مجتمع عادل للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك بمراعاة التنوع الثقافي يُعتبر هذا النوع من التعلّم مستمراً وجزءاً أساسياً من التعليم الفعّال، يركّز على التعلّم الشامل والتحوّل الشخصي[18].

وعليه فان محدودية الجامعات الفنية والمهنية والتطبيقية ومراكز البحوث وعدم تطوير المناهج العلمية بما يواكب التحديات المعاصرة وعناصر التنمية المستدامة وهجره الكفاءات العلمية الى خارج البلد لا سباب امنيه واقتصاديه كل هذه لأسباب تؤدي الى عدم تحقيق الاهداف المرجوة من التعليم في تحقيق التنمية المستدامة . حيث تعد المؤسسات التعليمية اساس التنمية المستدامة لما لها من دور في بناء المشروع القومي النهضوي فالمؤسسة ليست رافدا للعملية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل هي في صميم نسيجها لأنها السبب في التقدم وبناء الاوطان [19].

وان مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تعد عنصر فاعل واساسي داخل البلد من خلال ما تقدمه من بحوث وندوات ومؤتمرات ودراسات وغيرها، وهي تسعى الى تحقيق تنمية مستدامة في عصر يتسم بالثورة المعرفية والمعلوماتية وبهذا يعد التعليم والتنمية وجهين لعملة واحده محورها الانسان وغايتها بناء الانسان وتنميه قدراته وطاقاته لتحقيق تنميه بشريه، فلابد ان تتبنى نظاما تعليميا قادرا على تنميه القدرات الإبداعية والتفكير والابتكار بعيدا عن اسلوب التلقين والحفظ ، بل التركيز على ثقافه الابداع دون ثقافه الذاكرة وذلك من خلال قدره التعليم على

مواكبه التطورات التكنولوجية والعلمية التي تساعد في بناء جيل واعي ومبدع ومبتكر وقادر على التعامل مع تحديات العصر فالإنسان ،المتعلم المثقف بإمكانه ان يبني مجتمع يسوده الامن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي، فالتعليم يوفر للفرد وسيله مهمه من وسائل الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي وهو المحرك الاستراتيجي والمحور الاساسي في عمليه التنمية المستدامة وان الامم الرائدة في العالم والتي خاضت خطوه جباره في التنمية والتطور هي تلك الدول التي استثمرت في الانسان والتربية والتعليم والتدريب والتطور [20] .

وان التربية من اجل التنمية المستدامة موجهة للجميع أيا كانت المرحلة العمرية، لذلك فهي تأخذ مكانها ضمن منظور التعليم مدى الحياة وتشمل جميع مجالات التعليم النظامية وغير النظامية وشبه النظامية ومن الطفولة المبكرة الى البالغين، اي ان التربية المستدامة موجهة لجميع الافراد[21]' ومن هنا يظهر مصطلح التربية البيئية حيث تعرف التربية البيئية على أنها ذلك الجانب من التربية الذي يساعد الناس على العيش بنجاح في كوكب الأرض، فيسعى لا يجاد سلوكيات واخلاقيات وتأسيس قيم انسانية للشعور بالمسؤولية والمشاركة في حماية البيئة والمحافظة عليها وتحسينها وعدم الاخلال بها، إلى جانب تعليم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة انتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وازالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات العقلانية، وتجدر الإشارة إلى أن التربية البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا تقتصر على قضايا ومشاكل البيئة الطبيعية والاصطناعية فحسب، لكن تشمل كل جوانب البيئة الاجتماعية والثقافية، وان الاهتمام بالبيئة وتنمية سلوك الافراد وبما يتماشى مع التنمية المستدامة لا يكون عن طريق القوانين والتشريعات، فحسب وانما هي مسالة تربية بالأساس لتبرز أهمية التربية البيئية السليمة الراشدة لأثراء اجيال الحاضر والمستقبل بالمعارف وتعزيز مهاراتهم، فتبدا التربية البيئية اليوم من مستويات رياض الاطفال وتسير قدما حتى تغطي باقي مراحل التعليم وصولا الى الجامعات وبشكل مدمج في كل مستويات التدريس، إلى جانب دور الأسرة ووسائل الاعلام في ضمان استدامتها[22]. تعد الجامعات من اهم المصادر الأساسية لتطوير المجتمع في المجالات الحياتية المتعددة، من جهة، وتطوير البيئة، من جهة أخرى، وبما يحقق التنمية الشاملة، اذ تؤدي الجامعات دورا كبيرا وأساسيا في اعداد الكوادر البشرية وتطويرها من خلال تطوير حركة التقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي لأي مجتمع و ان التنمية المستدامة هي التحدي الأكبر الذي تواجهه الجامعات في القرن الحادي والعشرين، اذا ان هدف التعليم هو جعل الناس أكثر وعيا أو اعلى قدراً واوسع معرفتاً ويعمل التعليم أيضا على خدمة المجتمع وتقليل التفاوت بين فئات المجتمع وعدم العدالة[23]. وبما ان التعليم كبعد اجتماعي يمثل جانب حيوي في التنمية المستدامة فان قانون وزاره التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنه 1988 اكد على تغيرات كميه ونوعيه في الحركة العلمية والتقنية والثقافية وصولا الى بناء اجيال جديده متسلحة بالعلم والمعرفة وتهدف الوزارة الى تطوير علاقات ثقافيه والعلمية مع الدول العربية وذلك بهدف الانسجام والتكامل في مجالات العلم والمعرفة وبالتالي تحقيق التنمية في المجال العلمي والمعرفي بصوره مستدامه[24]. وفيما يخص التشريعات المقارنة فقد نصت المادة (1) من قانون التعليم المصري رقم 139 لسنه 1981 على ((يهدف التعليم قبل الجامعي الى تكوين المدارس تكوين ثقافيا وعلميا وقويا وعلى مستويات مثاليه من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية

والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية بقصد اعداد الانسان المصري المؤمن بربه ووطنه ويقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق انسانيته وكرامته وقدراته على تحقيق ذاته واسهام بكفاءة في عمليات وانشطه الانتاج والخدمات ومواصلة التعليم العالي والجامعي من اجل تنميه المجتمع وتحقيق رضاه وتقدمه)) [25]. و ان التعليم يمثل منظومه متكاملة يسعى فيها الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة حيث يرتبط التعليم بسياسات التنمية الاقتصادية والبشرية، والتنمية المستدامة ترتبط بالتعليم وجودته من خلال الاهتمام بالفرد اذا ان التركيز على التعليم في التنمية المستدامة ليس مجرد تلقين محتوى ينحصر في القراءة والكتابة وانما التعليم يساعد الجميع منذ الطفولة على اكتشاف طاقتهم الكامنة ومستوى ادراكهم ويمكنهم الدخول للمجتمع والمواطنين كمنتجين ومبدعين[26]. لقد انضمت الجزائر لنهج التنمية المستدامة على غرار باقي الدول وذلك عن طريق التصديق على مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج المتعلقة بهذا المفهوم واعتمادها، هذا الأمر الذي يعتبر إنجاز جديد في بناء السياسات الوطنية في مجال التنمية المستدامة وتم إضفاء الطابع الرسمي على الوعي بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة فيها خاصة من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للبيئة والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، حيث عمل هذا النهج الاستراتيجي المتبع خلال عقد من الزمن على تطوير واستكمال إطار قانوني وتنظيمي بشأن جميع جوانب التنمية المستدامة ، وإنشاء إطار مؤسسي متخصص في مختلف مجالات التنمية المستدامة، ووضع برامج متخصصة في دعم وتمويل التنمية المستدامة ، وتزامن كل هذا مع مشاركة الجزائر في تبني وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حيث نالت الجزائر تقييماً إيجابياً للنتائج المحققة من قبل الأمم المتحدة في بعض الأهداف خاصة في مؤشر التنمية البشرية [27]. حيث يعتبر التعليم الجيد هو الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، فهو يهدف إلى تمكين الناس من اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات لتحسين نوعية حياتنا دون المساس بالكوكب فالتعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة، محورهما الإنسان وغايتهما بناؤه وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس وقد بذلت الجزائر العديد من الجهود منذ الاستقلال للنهوض بقطاع التعليم عن طريق تخصيص موارد واستثمارات ضخمة، ورغم التحديات العديدة التي تواجهها وتحول دون تحقيق نتائجها المرجوة فقد تمكنت الجزائر من تحقيق هدف التعليم الشامل وسجلت تقدم جوهري في معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات إلا أنها لا تزال متأخرة فيما يتعلق بالنوعية والحصول على تعليم عالي الجودة والنتائج أقل بكثير من مستوى التطلعات الأمر الذي يؤكد ضرورة تطوير نظام التعليم الجزائري بما يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة[28]. ونلاحظ ان اهمية التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق تتمثل بناء الإنسان والنهوض بقدراته حيث ان التربية والتعليم هي أساس تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات الأفراد للمساهمة في التنمية المستدامة وتطوير المهارات والمعارف والقيم اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يسهم نشر الوعي البيئي والمعرفة بقضايا التنمية المستدامة في المجتمع تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية والمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة اذن تلعب التربية والتعليم دورًا محوريًا في بناء القدرات البشرية ونشر الوعي والتغيير الثقافي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.

الفرع الثاني
وزارة البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تعمل وزارة البيئة والجهات التابعة لها على ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة في جميع إداراتها وشؤونها، ويعتبر اهتمامها المتجدد بالتنمية المستدامة واحداً من أهم اهدافها ومبادراتها الأساسية، التي تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها للأجيال القادمة، مع المحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية يتم استغلاله بإدارة رشيدة، وطرق فعالة وآمنة في نفس الوقت .ويمكن القول بأن الاهتمام بالبيئة يعد أساسا للتنمية المستدامة ، حيث أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية ، والتي تعد أساسا لأي نشاط زراعي أو صناعي ، سيكون له أثار ضارة على التنمية الاقتصادية بشكل عام، وهذا يتوجب تصوير العلاقة بين المجتمع و البيئة في شكل مباراة من النوع الإيجابي، بمعنى أن وضع النظم الاجتماعية في أطار بيئي سوف يحقق منفعة اجتماعية أكبر على الأمد البعيد ، كما تتحقق في الوقت نفسه أيضا المساواة بين الأجيال في التمتع بمنافع الموارد البيئية ويترتب على ذلك الانتقال من مبدأ من يلوث الى مبدأ التلوث يحقق المنفعة للجميع ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعادة بناء النظام الاقتصادي وعلى وفق المبادئ البيئية، وهنا تأتي أهمية وجود إدارة بيئية فاعلة تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية، وهذا بالتأكيد يصب في جوهر تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل بالإمكان تلبية حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم [33]. والارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة، أن توافر إدارة بيئية فاعلة يمثل في حد ذاته استراتيجية تنمية تدير كل الموجودات بما فيها الموارد الطبيعية والموارد البشرية والمادية والمالية بما يحقق زيادة في الثروة ومستوى الرفاهية في الأجل الطويل، ويعني ذلك أن التنمية المستدامة كهدف يرفض السياسات والانشطة التي ترفع من مستوى الرفاهية للجيل الحالي عن طريق استنفاذ الأصول الانتاجية ، بما فيها الموارد الطبيعية بحيث تترك الأجيال المستقبلية في اوضاع افقر وتجعلهم يواجهون مخاطر اكثر مما نواجها[29].

وان الظروف التي واجهت العراق في الآونة الأخيرة المتمثلة بالحروب وما نتج عنه من تدمير متعمد في البنى التحتية والذي اثر سلبا في قطاع البيئة وما في ذلك من ترك النفايات الخطرة والسامه في الاراضي العراقية نتيجة العمليات العسكرية المتكررة وتدمير شبكات واحواض الصرف الصحي وابار المياه والاستنزاف المستمر للمصادر الطبيعية وخصوصا المياه حيث ان توفير المياه له اثار على الصحة العامة في العراق وان دراسة وتحليل واقع التنمية المستدامة في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها العراق في مختلف الجوانب اذا تواجه التنمية المستدامة في العراق مجموعه من التحديات تتمثل في عدم الاستقرار الامني والفساد الاداري والمالي وضعف الاصلاح الاداري[30]. ويظهر بوضوح دور وزارة البيئة في تحقيق التنمية المستدامة حيث نصت المادة 4 من قانون وزارة البيئة في العراق رقم 37 لسنة 2008 ((تسعى الوزارة لتحقيق اهدافها من خلال اقتراح السياسة العامة لحمايه البيئة من التلوث والعمل على تحسين نوعيتها ورفعها الى مجلس الوزراء المصادقة عليها والتنسيق مع الجهات

ذات العلاقة في الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم لتنفيذ سياسات الوزارة وكذلك اعداد الأنظمة واصدار التعليمات الخاصة بالمحددات البيئية ومراقبه سلامه تنفيذها وايضا دراسة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالبيئة بالتعاون مع الوزارات والجهاز ذات العلاقة ومن ثم رفعها الى الجهات المعنية لغرض تصديق عليها او الانضمام اليها والنظر في القضايا والمشاكل البيئية واتخاذ القرارات والتدابير مناسبه في شانها او متابعه الاستخدامات القائمة والمقترحة للموارد الطبيعية لترشيدها بما يحقق التنمية المستدامة ومتابعه سلامه البيئة وتحسينها واجراءات الممسوحات البيئية والفحوصات المتعلقة بالملوثات البيئية والعوامل المؤثرة في سلامه البيئة وابداء الراي بصلاحيه مواقع المشاريع من الناحية البيئية وضع الضوابط لهذا الموقع بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية العمل على نشر الوعي والثقافة البيئية وتفعيل دور المجتمع المدني في هذا المجال واقامه وتشجيع الندوات والدورات التدريبية الخاصة بحمايه تحسين البيئة واعداد تقرير سنوي عن حاله البيئة في العراق ويتم تقديمه الى مجلس الوزراء كذلك الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي بالتعاون مع الجاهزات العلاقة دراسة تقارير تقدير الاثر البيئية التي تقدمها الجهات المسؤولة عن المشاريع المراد اقامتها والقائمة حاليا واقرارها ورفضها وفق التعليمات تصدر هذا الغرض))[31].

وفي الجزائر عرف المشرع الجزائري البيئية ضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 3-10 المؤرخ في 2003/7/19 على أنها "تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، والجو والماء والارض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية لقد ظهر أول اهتمام صريح من الدولة الجزائرية بالمجال البيئي من خلال استحداث المجلس الوطني للبيئة، بدأ المجال التشريعي البيئي في الجزائر بصدور أول قانون لحماية البيئة سنة 1983، حيث حدد هذا القانون الأهداف الأساسية التي ترمي إليها حماية البيئة[32].

الى جانب الجزائر ايضا ضهر سعي الحكومة المصرية واضحا في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر(صناعة المستقبل "مصر 2030" نحو تحقيق التنمية المستدامة) اذا اكد هذا المؤتمر أن تنفيذ رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب تبسيط المصطلح وايضاحه للمواطن لأنه شريك اساسي في تحقيقه، موضحا أن اساس مفهوم التنمية المستدامة هو تحقيق الأبعاد البيئية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا وجه بمراعاة الاشتراطات البيئية في المشروعات القومية في كافة مراحلها بدء من الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد، مما يشير الى أن مصر تسير على الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة، ويظهر دور وزارة البيئة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على محورين هما الحد من مصادر التلوث وصون الموارد الطبيعية، حيث تعمل الوزارة بالتعاون مع الوزارات والجهات الأخرى في مجال الرصد للحد من مصادر التلوث[33].

الخاتمـــة:

بعد الانتهاء من بحثنا حول دور السلطة التنفيذية في تحقيق التنمية المستدامة توصلنا الى :

النتائج:

1. تلعب السلطة التنفيذية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الآليات والسياسات الفعالة حيث تقوم بوضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والعمل على تنفيذها بشكل منسق بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة.
2. تقوم السلطة التنفيذية بتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني لضمان التكامل والتآزر في تنفيذ برامج التنمية المستدامة. كما تلعب دوراً رئيسياً في رسم السياسات العامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في جميع مؤسسات الدولة.
3. تعد الوزارات بصورة عامة ووزارة التربية والتعليم ووزارة البيئة بصورة خاصة من اهم الجهات التي تقوم عن طريقها الحكومة بتحقيق التنمية المستدامة حيث تقوم هذه الوزارات بدور اساسي وفعال في تحقيق التنمية المستدامة .

المقترحات:

هناك بعض المقترحات لتعزيز دور السلطة التنفيذية في تحقيق التنمية المستدامة:

1. تطوير استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة تحدد الأهداف والبرامج والآليات التنفيذية بشكل واضح وملزم لجميع الجهات الحكومية والخاصة.
2. تعزيز قدرات ومهارات القيادات التنفيذية في مجال التخطيط والإدارة البيئية والتنمية المستدامة من خلال برامج تدريبية متخصصة.
3. تخصيص موازنات كافية وآليات تمويل مستدامة لتنفيذ المشاريع والطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.
4. تفعيل آليات الرقابة والمساءلة على أداء الجهات التنفيذية في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة وتقييم النتائج.
5. تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بملفات التنمية المستدامة لضمان الانسجام والتكامل في السياسات والبرامج.
6. تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار والتنفيذ والمتابعة لبرامج التنمية المستدامة.

الهوامش:

1. بدوي. ثروت ، الدولة القانونية، مجلة ادارة قضايا الحكومة، العدد 3 ،السنة الثالثة،1959،ص 15.
2. انغام حوشي سالم الشموسين، د. حسن الزناري شبري، المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي في العراق والدول المقارنة ،جامعه دان شكاه ،قم كليه القانون ،مجله الجامعة العراقية العدد 64 ،ج3،ص567.
3. إبراهيم عبد العزيز شيحا، وضع السلطة التنفيذية، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2006 ، ص32.

4. بدوي. ثروت، المصدر السابق ،ص44.
5. انغام حوشي سالم الشموسي، د. حسن الزنجاري شبيري، المصدر السابق ،ص568.
6. حلمي. محمود، المبادئ الدستورية العامة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1966، ص27.
7. فكري فتحي ،القانون الدستوري(الكتاب الاول) المبادئ الدستورية العامة، دار النهضة العربية، القاهره،1997،ص31.
8. إبراهيم عبد العزيز شيحا، المصدر السابق ،ص34.
9. احمد كمال ابو المجد ، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والاقليم المصري اطروحة دكتوراه ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة. 1960،ص23.
10. د. وفاء لطفي ، الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة الفرص والتحديات جامعه 6 اكتوبر كليه الاقتصاد والإدارة مجله كليه السياسة والاقتصاد العدد الثامن عشر ابريل 2023 صفحه 217.
11. التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة 2019 صفحه 21 الى 22 .
12. المنهاج الوزاري لحكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، موقع المرصد الحكومي، https://www.gop-iraq.org/promise_officials تاريخ الزيارة 2024\9\18.
13. المنهاج الوزاري لحكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، المصدر نفسه.
14. أ.د مايح شبيب الشمري، الاستدامة في إطار التنمية رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة، العدد 57 السنة2020
15. فتحية الدخاخاني، صحيفة الشرق الاوسط،https://aawsat.com2024 تاريخ الزيارة 2024\9\20
16. جمال سلطاني ، الجزائر: 7 توجيهات للرئيس تبون إلى الحكومة ،2023، https://al24news.com تاريخ الزيارة 2024\9\22.
17. سند وليد سعيد، دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة (العراق نموذجا) الجامعة المستنصرية كليه العلوم السياسية ، وقائع المؤتمر الدولي الثاني التعليم بعد جائحه كورونا ، العدد 16 \2، صفحه 247.
18. د. إلهام الشحيمي، التربية وأساليب التعلّم من أجل التنمية المستدامة، https://www.annaharar.com/makalat/opinions ، تاريخ الزيارة 2024\9\18.
19. نجاح كاظم التعليم والبحث العلمي حاجات العراق الجديد ،المركز الثقافي العربي، بيروت 2013، صفحه 27.
20. نجاح كاظم ، مصدر سابق ذكره، ص35 .

21. د. زهور جبار راضي، م. محسن سالم محمد، بناء وحدة تدريبية لمعلم التربية الفنية من ، اجل التنمية المستدامة ، الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية، العدد الثاني، 2019،ص588.
22. د. انوار صبحي رمضان، التربية البيئية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، قسم هندسة العمارة / الجامعة التكنولوجية بغداد – العراق،ص2 .
23. د. انوار صبحي رمضان ،المصدر نفسه ،ص5 .
24. نص المادة(2) قانون وزاره التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنه 1988 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد3196.
25. نص المادة (1) من قانون التعليم المصري رقم 139 لسنه 1981 ، بتاريخ 20 / 8 / 1981.
26. الحسن محمد ،عمر المحجوب الجودة في التعليم والتنمية البشرية، 2018 ،صفحه 294،
بحث منشور على شبكات الانترنت
27. منى منصوري، التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد3 ، العدد3، 2020،ص83
28. منى منصوري، المصدر نفسه،ص95.
29. ا. د .نغم حسين نعمة، ادارة البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية اقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/202 **تاريخ الزيارة 18\9\2024.**
30. د. نغم حسين نعمة، المصدر نفسه.
31. المادة 4 من قانون وزرة البيئة العراقية رقم 37 لسنة 2008.
32. بن عبد الرحمن الحاج، النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022 ، ص19.
33. وزيرة البيئة تستعرض دور الوزارة في تحقيق التنمية المستدامة خلال مؤتمر مصر "https://www.sis.gov.eg/Story/1887622030"،**تاريخ الزيارة 18\9\2024.**

المصادر: References

اولا: الكتب القانونية

1. بدوي. ثروت ، الدولة القانونية، مجلة ادارة قضايا الحكومة، العدد 3 ،السنة الثالثة،1959.
2. إبراهيم عبد العزيز شيحا، وضع السلطة التنفيذية، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2006.
3. حلمي. محمود، المبادئ الدستورية العامة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة. 1966.
4. فكري فتحي ،القانون الدستوري(الكتاب الاول) المبادئ الدستورية العامة، دار النهضة العربية ،القاهره،1997.

ثانيا : الرسائل والأطاريح والابحاث
5. احمد كمال ابو المجد ، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والاقليم المصري اطروحة دكتوراه ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة. 1960،ص23.
6. منى منصوري، التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد3 ، العدد3، 2020.
7. الحسن محمد ،عمر المحجوب الجودة في التعليم والتنمية البشرية، 2018 ،صفحه 294، بحث منشور على شبكات الانترنت
8. د. انوار صبحي رمضان، التربية البيئية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، قسم هندسة العمارة/ الجامعة التكنولوجية بغداد – العراق.
9. د. زهور جبار راضي، م. محسن سالم محمد، بناء وحدة تدريبية لمعلم التربية الفنية من ، اجل التنمية المستدامة ، الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية، العدد الثاني ،2019.
10. نجاح كاظم التعليم والبحث العلمي حاجات العراق الجديد ،المركز الثقافي العربي، بيروت 2013.
11. سند وليد سعيد، دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة (العراق انموذجا الجامعة المستنصرية كليه العلوم السياسية ،وقائع المؤتمر الدولي الثاني التعليم بعد جائحه كورونا ، العدد 16 \2.
12. أ.د مايح شبيب الشمري، الاستدامة في إطار التنمية رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة، العدد57 .
13. د. وفاء لطفي ، الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة الفرص والتحديات جامعه 6 اكتوبر كليه الاقتصاد والإدارة مجله كليه السياسة والاقتصاد العدد الثامن عشر ابريل 2023 صفحه 217.
ثالثا: الدساتير والقوانين
1. الدستور العراقي لسنة 2005.
2. قانون وزاره التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم 40 لسنه 1988.
3. نص المادة (1) من قانون التعليم المصري رقم 139 لسنه.
4. قانون وزرة البيئة العراقية رقم 37 لسنة 2008
رابعا : المواقع الالكترونية
1. د. إلهام الشحيمي، التربية وأساليب التعلّم من أجل التنمية المستدامة، https://www.annaharar.com/makalat/opinions/197298/
2. وزيرة البيئة تستعرض دور الوزارة في تحقيق التنمية المستدامة خلال مؤتمر "مصر 2030 https://www.sis.gov.eg/Story/188762/"
3. مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة العراقية ونظيرتها الاماراتية ، موقع وزارة البيئة العراقية https://moen.gov.iq/%D8%A7%D .

4. ا. د .نغم حسين نعمة، ادارة البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية اقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/202/ .
5. جمهوريه العراق وزاره التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام 2018 العراق 2019 .
6. د. إلهام الشحيمي، التربية وأساليب التعلّم من أجل التنمية المستدامة، https://www.annaharar.com/makalat/opinions/197298/.
7. فتحية الدخاخاني، صحيفة الشرق الاوسط،2024، https://aawsat.com
8. جمال سلطاني ، الجزائر: 7 توجيهات للرئيس تبون إلى الحكومة ،2023، https://al24news.com.
9. المنهاج الوزاري لحكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، موقع المرصد الحكومي، https://www.gop-iraq.org/promise_officials.

The role of the executive authority in achieving sustainable development

Abstract :

The Executive Authority plays a pivotal role in achieving sustainable development through several key mechanisms. Through the Ministerial Program, the government incorporates the Sustainable Development Goals into its work program and priorities, develops specific implementation plans and policies to achieve those goals, allocates the necessary financial and human resources to implement sustainable development initiatives and projects, and follows up and evaluates the implementation of sustainable development programs and submits related reports.At the level of government ministries, these ministries play a role in enhancing coordination and integration among themselves in implementing development policies and programs, and in developing the necessary sectorial plans and strategies to achieve sustainable development goals. Ministries also develop laws and regulations that support sustainable development, enhance governance and accountability in implementing development programs and projects. Ministries also encourage the participation of the private sector and civil society in sustainable development efforts, as well as international cooperation in the field of transferring green technology and financing sustainable development projects.Thus, the Executive Authority plays a key role in establishing the foundations of sustainable development by formulating policies and coordinating efforts at the national and sectorial levels.

Keywords: sustainable development, Executive authority, Ministerial curriculum.